

الأصول في النحو

زالَ الملكُ زالتِ الإضافة فهذا الضرب الذي يجوز أن تخبر عن المضاف إليه أما المضاف الأول فلا يجوز أن تخبر عنه البتة - أعني (غلاماً وداراً) إذا قلت : غلامٌ زيدٌ ودارٌ عمروٌ لأنك لو أخبرت عنه لوجب أن تضره وتضيفه والمضمر لا يضاف فإذا قلت : (هذا غلامٌ زيدٌ) فأردت الإخبار عن (زيدٍ) قلت : (الذي هذا غلامه زيدٌ) جعلت الهاء موضع زيدٍ وهي الراجعة إلى الذي وكذلك إذا قلت قمتُ في دار زيدٍ قلت الذي قمتُ في داره زيدٌ فإن قلت : هذا ابن عرس وسامٌ أبرصٌ وحمارٌ قبانٌ وأبو الحرثِ وأنتَ تعني الأسدَ فأخبرت عن المضاف إليه في هذا الباب لم يجر لأن الثاني ليس هو شيءٌ يقصدُ إليه وإنما حمارٌ قبانٌ اسم للدابة ليس أن قبانَ شيءٌ يقصدُ إليه كما كان زيد شيئاً يقصدُ إليه .

وقال أبو العباس عن أبي عثمان : أنه قد جاء الإخبار في مثل : حمارٌ قبانٌ وأبي الحرثِ وما أشبهه ولكن في الشعر شاذٌ .

الثاني عشر : البذل :

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب فمنهم من لا يجيز الإخبار عن المبدل منه إلا والبذل معه كما يفعل في النصب .

قال أبو بكر : وإلى هذا أذهب وهو الذي يختاره المازني ومنهم من يجيز الإخبار عن المبدل منه دون البذل فإذا قلت : (مررتُ برجلٍ أخيكَ) فأخبرت عن (رجلٍ) قلت : الذي مررت به رجلٌ أخوكَ والمار به أنا رجلٌ أخوكَ تجعل الرجل خبراً ثم تبدل الأخ منه كما كان في أصل المسألة وقومٌ يقولون : المارُّ به أنا أخيكَ رجلٌ فيجعلون (الأخ) بدلاً من الاسم المضمر كما كان بدلاً من مظهرٍ .

قال المازني : فإن أخبرت عن أخيك من قولك : (مررتُ برجلٍ أخيكَ) قلت :